



ECSS

المركز المصري
للبحر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

19 نوفمبر 2024

أسبوع تباطؤ
معدل التضخم

183
392
3198
39%
7178
5388

إصدار
أسبوعي



المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES





المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي

بسنت جمال

آية حمدي

أسماء رفعت

سالي عاشور

شادي هلال

أمل إسماعيل

د. أحمد سلطان

د. عمر الحسيني

مصطفى عبد الله

إخراج فني
عبد المنعم أبوبال

المحتويات

أبرز قضايا
الأسبوع

6

تقديم

5

مقالات
تحليلية

13

معلومة
مصورة

12

مقالات تحليلية

الأزمة العقارية
الصينية
وخطط الإنقاذ
الحكومي

27

لماذا تحسن عجز
الميزان التجاري
خلال أول تسعة
أشهر من 2024؟

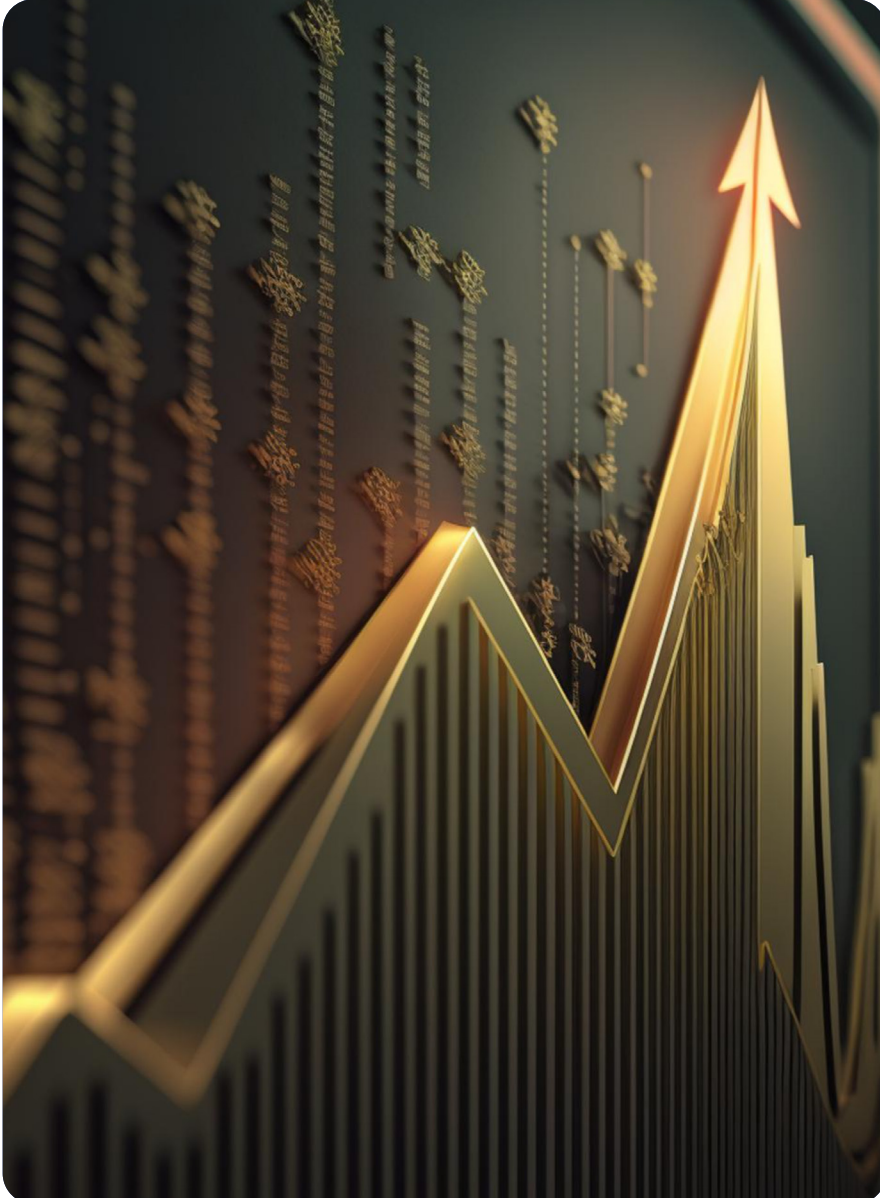
22

توقعات مستقبلية:
هل تعيد كابلات
الطاقة الخضراء
تحت المياه تشكيل
مستقبل أمن
الطاقة العالمي

13

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، محلياً، : تباطأ معدل التضخم الأساسي إلى 24.4% في أكتوبر، فيما ساهمت زيادة صادرات مصر السلعية في تراجع قيمة عجز الميزان التجاري «غير النفطي» ، ووقع تحالف شركتي «طاقة عربية» و«فولتاليا» (Votalia) الفرنسية مذكرة تفاهم مع وزارة الكهرباء المصرية لدراسة بناء محطة متكاملة للطاقة النظيفة بقدرة 3.2 غيغاواط من الرياح والشمس ، وعلى الصعيد العالمي، أسعار الذهب تواصل انخفاضها مع ارتفاع الدولار.



أبرز قضايا الأسبوع

محليًا



سياسة نقدية

مصر تسعى لجمع 5 مليارات جنيه من طرح أسهم المصرف المتحد

تسعى مصر لجمع ما يصل إلى 5.1 مليار جنيه (103.6 مليون دولار) من طرح 30% من أسهم «المصرف المتحد» في البورصة المصرية قبل نهاية العام الجاري، الطرح يتضمن بيع 330 مليون سهم، في نطاق سعري للطرح يتراوح بين 12.7 و15.6 جنيه للسهم، على أن يخصص 313.5 مليون سهم للطرح الخاص، و16.5 مليون سهم في الطرح العام لصفار المستثمرين. ويعتزم «المصرف المتحد» طرح 30% من أسهمه في البورصة المصرية قبل نهاية العام الجاري.



• **البنك المركزي: تباطؤ معدل التضخم الأساسي إلى 24.4% في أكتوبر**

أعلن البنك المركزي المصري عن انخفاض معدل التضخم الأساسي السنوي ليصل إلى 24.4% في أكتوبر الماضي على أساس سنوي مقابل 25% في سبتمبر. كما قال المركزي إن معدل التضخم الأساسي الشهري سجل 1.3% في أكتوبر الماضي مقابل 1.8% في أكتوبر من العام الماضي و1% في سبتمبر 2024.

أخبار قطاعية



- **زيادة الصادرات تقلص عجز الميزان التجاري غير النفطي في مصر 4.4% في 9 أشهر**

ساهمت زيادة صادرات مصر السلعية في تراجع قيمة عجز الميزان التجاري «غير النفطي» للبلاد خلال أول 9 أشهر من هذا العام وتوجه مصر لخفض فاتورة الواردات من خلال توفير احتياجات السوق المحلية ومستلزمات الإنتاج عبر تشجيع المصنعين المصريين وجذب مستثمرين عالميين لإقامة صناعات لمنتجات بديلة عن المستوردة من الخارج، وفق خطة النهوض بالصناعة المصرية التي تتضمن 7 محاور رئيسية أعلنها وزير النقل والصناعة كامل الوزير منذ توليه الوزارة. بالإضافة إلى ارتفاع صادرات مصر السلعية يأتي في وقت تستهدف الحكومة المصرية الوصول إلى 100 مليار دولار صادرات سنويًا.

- **قطر للطاقة تستحوذ على 23% من امتياز شمال الضبعة في مصر**

أبرمت شركة «قطر للطاقة» اتفاقية مع شركة «شيفرون» للاستحواذ على حصة تشغيلية في امتياز شمال الضبعة (H4) في البحر المتوسط قبالة السواحل المصرية، موسعة بذلك من نطاق تواجدها في مصر. بموجب الاتفاقية، ستحصل «قطر للطاقة» على حصة تبلغ 23%، بينما تحتفظ «شيفرون» المشفلة لمنطقة الامتياز بحصة قدرها 40%. أما الشركاء الآخرون في الامتياز فهم شركة «وودسايد» (Woodside) بحصة 27% وشركة «ثروة للبترول» (Tharwa Petroleum)، وهي شركة حكومية مصرية، بحصة 10%

العلاقات الدولية

- «طاقة عربية» و«فولتاليا» الفرنسية تدرسان إنشاء محطة طاقة نظيفة في مصر



وقّع تحالف شركتي «طاقة عربية» و«فولتاليا» (Voltalia) الفرنسية مذكرة تفاهم مع وزارة الكهرباء المصرية لدراسة بناء محطة متكاملة

للطاقة النظيفة بقدرة 3.2 غيغاواط من الرياح والشمس بعزرعة رياح الزعفرانة في مصر، وفقاً لإفصاح على موقع البورصة المصرية توقيع مذكرة تفاهم مع «موانئ دبي العالمية» لدراسة تطوير منطقة حرة عامة في نطاق أراضي شركة العاصمة الإدارية، وستتوزع ملكية المحطة الجديدة مناصفة بين «طاقة عربية» والوحدة المصرية للشركة الفرنسية، وستنتج حوالي 1.1 غيغاواط من طاقة الرياح و2.1 غيغاواط من الطاقة الشمسية. ومن المتوقع اكتمال دراسة الجدوى الفنية والبيئية للمشروع بحلول ديسمبر 2025.

- توقيع عقد مشروع شركة بيرل لإنتاج البولي يوريثان بمنطقة السخنة الصناعية باستثمارات قدرها 100 مليون جنيه

شهد السيد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بمقر الهيئة بالعاصمة الإدارية، مراسم توقيع عقد مشروع «مجموعة بيرل – Pearl Group» لإنتاج البولي يوريثان، بالمنطقة الصناعية بالسخنة، داخل نطاق المطور الصناعي شركة التنمية الرئيسية MDC بمنطقة المصانع الجاهزة، على

مساحة 5 آلاف متر مربع، باستثمارات أولية بقيمة 100 مليون جنيه مصري، وبحجم عمالة متوقعة حوالي 45 عامل، وذلك تمهيداً للمرحلة الثانية التي ستشهد ضخ مزيد من الاستثمارات، وتوفير مزيد من فرص العمل في هذا النشاط، حيث يتم بدء الإنتاج بالمشروع خلال الربع الأول من عام 2025، بطاقة إنتاجية مستهدفة تبلغ 20 ألف طن من مادة البولي يوريثان.

• مصر تعزز إنشاء مصنع إطارات بالشراكة مع الصين باستثمارات 360 مليون دولار

تقترب مصر من توقيع اتفاق شراكة مع شركة صينية لإنشاء مصنع لإنتاج إطارات المركبات بأنواعها المختلفة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس باستثمارات أولية تبلغ 360 مليون دولار، والجدير بالذكر أن السوق المصرية استهلكت نحو 10 ملايين إطار، تم إنتاج 15% منها فقط محلياً وتم استيراد البقية عام 2022.

إقليمياً



• الصندوق السيادي السعودي يبيع 2% من «stc» مقابل مليار دولار

جمع صندوق الاستثمارات العامة السعودي 3.86 مليار ريال (1.03 مليار دولار) من بيع 2% من أسهم «شركة الاتصالات السعودية» (stc). جرى تحديد سعر الطرح النهائي بمبلغ 38.6 ريال للسهم، وهو أقل من سعر إغلاق أسهم الشركة أمس بنحو 6%. جاء ذلك عقب عملية بناء سجل الأوامر المسرع الذي تولى إدارته كل من شركة «غولدمان ساكس العربية السعودية» و«شركة الأهلي العالمية». وعقب تنفيذ عملية البيع المقررة لنحو 100 مليون سهم قبل افتتاح السوق، ستبلغ ملكية الصندوق السيادي

السعودي 62% من رأس المال المصدر للشركة، وستخضع حصته لفترة حظر تعاقدية مدتها 90 يوماً بعد إتمام الصفقة.

عالمياً



• أسعار الذهب تواصل انخفاضها مع ارتفاع الدولار

واصلت أسعار الذهب انخفاضها المستمر منذ أربعة أيام، متأثرة بالارتفاع الحاد في الدولار، رغم أن بيانات التضخم الأميركية دعمت توقعات خفض آخر لأسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الشهر المقبل. تشير الأرقام إلى احتمالية خفض الاحتياطي الفيدرالي للفائدة في منتصف ديسمبر، حيث بلغت نسبة الاحتمالية بين المتداولين أكثر من 80%.



• أسعار النفط تستقر مع ارتفاع الدولار

استقرت أسعار النفط بعد أن بلغت أدنى مستوى لها هذا الشهر، حيث أدى ارتفاع الدولار الأميركي إلى الضغط على السلع الأولية، فيما أثارت المخاوف بشأن نمو الطلب غموضاً بشأن توقعات الأسعار. تم تداول خام «برنت»، المعيار العالمي، بالقرب من 72 دولاراً للبرميل، بينما تجاوز خام «غرب تكساس» الوسيط 68 دولاراً. ووصل الدولار الأميركي إلى أعلى مستوى له منذ عامين بعد فوز دونالد ترامب بالانتخابات، مما يجعل المواد الخام المسعرة بالدولار أكثر تكلفة لمعظم المشتريين.

• الصين تبيع سندات دولارية في السعودية بعائد يقارب نظيرتها الأميركية

حصلت الصين، التي كشفت مؤخراً عن خطط لدعم اقتصادها المتعثر، على طلبات بأكثر من 40 مليار دولار للاكتتاب في أول إصدار سندات بالدولار منذ عام 2021. يعادل هذا 20 ضعف حجم السندات المعروضة، وساهم في خفض العوائد التي ستدفعها الصين إلى ما يقارب عائد سندات الخزنة الأميركية ذات الأجل المماثل بفارق نقطة أساس واحدة فقط. كما جمعت الصين مليار دولار من سندات ذات أجل ثلاث وخمس سنوات بفارق نقطة أساس واحدة وثلاث نقاط أساس فوق سندات الخزنة، وفقاً لشخص مطلع على الأمر. وتم تسويق السندات في البداية بفارق حوالي 25 و30 نقطة أساس. على الرغم من أن السندات كانت متاحة للمستثمرين على مستوى العالم، أعلن المسؤولون الأسبوع الماضي أنها ستطرح في السعودية، والتي تُعتبر مكاناً غير تقليدي، حيث يتم عادة اختيار لندن، نيويورك، وهونغ كونغ لهذه المعاملات.

معلومة مصورة



مصر ضمن أكبر 10 دول
منتجين للأمونيا في العالم

المصدر: U.S. Geological Survey, Mineral Commodity Summaries



مقالات تحليلية

توقعات مستقبلية: هل تعيد كابلات الطاقة الخضراء تحت المياه تشكيل مستقبل أمن الطاقة العالمي

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

”

تشير تقنية الطاقة الخضراء إلى مصادر الطاقة المتجددة التي لا تضر بالبيئة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية الأرضية. هذه المصادر ليست أنظف فحسب، بل إنها أيضًا أكثر استدامة بكثير من الطاقة الأحفورية، التي لديها إمدادات محدودة، وتساهم بشكل كبير في التغيرات المناخية. التقدم في تكنولوجيا الطاقة الخضراء جعلها أكثر سهولة وفعالية من حيث التكلفة، مما يعني أن لدينا الآن بديل قابل للتطبيق لمصادر الطاقة التقليدية غير المتجددة مع تزايد القلق بشأن التغيرات المناخية، فالاستثمار في تكنولوجيا الطاقة الخضراء ليس مفيدًا للبيئة فحسب، ولكنه أيضًا خطوة ذكية لجميع دول العالم.

“

أن الاهتمام الدولي والإقليمي بالطاقة النظيفة والخضراء غير مدفوع بمساعي تجنب تداعيات التغيرات المناخية الحادة فحسب، بل إن البعد السياسي والحاجة إلى تحقيق استقلالية الطاقة يشكلان محددًا رئيسيًا في عمليات التحول الأخضر. غير أن هذا التحول نحو الطاقة النظيفة لا يبدو مهمة سهلة، لأنه أصبح

هناك ضرورة ملحة لمعدات موثوقة، لعل أبرزها ما يتعلق بكابلات الطاقة النظيفة والمتجددة، والتي تُسهم في عمليات تجميع ونقل الطاقة.

شهدت خريطة الطاقة العالمية تحولات كبيرة خلال السنوات الماضية مدفوعةً بمجموعة من العوامل المتداخلة، منها التغيرات في الأنماط الاستهلاكية، والتطورات التكنولوجية، والمتغيرات الجيوسياسية، ومن المتوقع أن تشهد المزيد من التغيرات الجذرية في العقود المقبلة. ومع تزايد الوعي بأهمية الاستدامة البيئية، تتجه الدول نحو تبني مصادر طاقة متجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

في السنوات الأخيرة، تزايدت الدعوة الدولية لإنشاء شبكة طاقة بحرية تربط جميع قارات العالم من خلال مد آلاف الأميال من كابلات الطاقة الخضراء البحرية، وبدأت شبكات كابلات الطاقة الخضراء في جميع أنحاء قاع البحر والمحيطات، ولأن هذه الآلية أصبحت أحد الحلول لأزمة تغير المناخ، وعليه يمكن القول إنه من الممكن أن تصبح هذه الكابلات الخضراء أداة مهمة في تسريع عملية التحول إلى الطاقة النظيفة. ولذلك، وبهدف تحقيق التحول الأخضر، تسعى العديد من دول العالم إلى الاستثمار في هذه الشبكات وصياغة علاقات جديدة فيها، مما يمهد الطريق لإعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن تتركز معظم حروب الطاقة المستقبلية في أعماق البحار والمحيطات.

دور الكابلات البحرية في تسريع التحول نحو الطاقة النظيفة:

يواجه المشهد الدولي والإقليمي في ملف الطاقة العديد من التحديات والتحولات الهائلة، وذلك في ظل التطورات والأحداث الجيوسياسية المتغيرة، ولا ترتبط هذه التحولات فقط بإعادة صياغة مفاهيم طرق الإنتاج المختلفة وأنماط استهلاك الطاقة، ولكن بشكل عام ستؤثر على صناعات مكونات الطاقة النظيفة المختلفة، بما في ذلك صناعة الكابلات البحرية المنوطة بنقل الطاقة الخضراء. وعليه، تنطوي التحركات الدولية والإقليمية الراهنة في مجال كابلات الطاقة البحرية على بعض ملامح التنافس العالمي المحتمل في صناعة الكابلات البحرية. وتماشياً مع خريطة الطاقة الجديدة، فإن عمليات نقل الطاقة الخضراء تحت البحار والمحيطات تُشكل إحدى أهم ملامح تلك الخريطة الناشئة، ففي ظل الاعتماد الكلي في نقل هذه النوعية من الطاقة على الكابلات البحرية، تتجه المنافسة العالمية والإقليمية المقبلة في صناعة الطاقة إلى تحت سطح البحر.

وقد استحوذت الصين على نحو نصف الاستثمار العالمي القياسي البالغة قيمته 358 مليار دولار في الطاقة المتجددة في النصف الأول من عام 2024، وذلك بفضل وحدات الطاقة الأقل تكلفة، وقوة سوق الطاقة الكهروضوئية، بالإضافة إلى أن العالم يستهدف زيادة حوالي 63% في مستهدفات إنتاج الطاقة المتجددة والنظيفة، كما هو موضح في الشكل التالي.

العالم يستهدف إنتاج ثلثي الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول 2050



استكمالاً لما سبق، لم تكن الحاجة إلى إزالة الكربون أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، وعلى مدى هذا العقد، يتعين على العالم أن يقطع نفسه عن الوقود الأحفوري، ويسعى إلى تقليل التبعية المطلقة للطاقة السوداء وأن يخفض انبعاثاته الكربونية بنسبة حوالي 45%، إذا كان راغباً في الحد من التغيرات المناخية.

تُشكل الكابلات البحرية القاعدة الأساسية لنقل الطاقة الخضراء، وذلك من خلال ربط أنظمة الطاقة القائمة في دولة ما بأخرى، ويُطلق عليها الموصلات وذلك مع إمكانية منح شبكات الدول المختلفة الفرصة للعمل كنظام طاقة واحد. بالإضافة إلى استخدام فوائض الطاقة الخضراء في دول أو مناطق مختلفة ومحددة لتعويض نقص قدرات الطاقة في مناطق أخرى. هنا تجدر الإشارة إلى أن مستويات الطلب على الكابلات البحرية المنوطة بنقل الطاقة قد ارتفعت من حوالي 3.1 مليار دولار في

الفترة 2014-2021، إلى حوالي 11.1 مليار دولار في عام 2023، مع توقعات أن تصل إلى حوالي 33 مليار دولار بحلول عام 2030.

استنادًا إلى ذلك، من المتوقع أن تصبح الكابلات البحرية أداة حاسمة لتسريع استيعاب قدرات الطاقة المتجددة خلال السنوات القليلة المقبلة، وتمتد كابلات الطاقة بين عدة دول مختلفة، وأغلبها من الدول المتجاورة المتحالفة، لا تحمل جميعها طاقة متجددة حصريًا، ويتم تحديد ذلك من خلال ما تشكله شبكة الطاقة في دولة، ولكن عادةً ما يتم بناء شبكات جديدة لمستقبل الطاقة الخضراء.

الكابلات البحرية هي كابلات لنقل الطاقة الكهربائية تحت سطح الماء في المحيطات والبحار، والمضائق، وما إلى ذلك ولكن من الممكن أيضًا استخدام الكابلات البحرية في المياه العذبة كالبحيرات والأنهار.

تهدف كابلات الطاقة الخضراء البحرية الوصول إلى نقطة التوازن بين أنظمة الطاقة المختلفة بين دول الربط وبالتالي تحقيق أقصى استفادة مشتركة من تلك الأنظمة، في ظل النمو المتزايد على مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، وعليه باتت عمليات تبادل الطاقة ضرورة ملحة ومنتزاهة.

مثال توضيحي: أعلنت الدنمارك وبريطانيا اكتمال مشروع الربط الكهربائي البحري بين البلدين، الذي من شأنه أن يوفر إمدادات موثوقة من الطاقة لنحو 1.4 مليون منزل في المملكة المتحدة. حيث اكتمل، يوم الثلاثاء 18 يوليو 2023، مد الجزء الأخير من

الكابل البحري فايكنج لينك لتيار الجهد العالي المستمر، الذي يربط شبكتي الكهرباء في المملكة المتحدة والدنمارك. ويُعد مشروع الربط الكهربائي البحري، الذي يمتد بطول حوالي 764 كيلومترًا، خط ربط عالميًا مستمرًا يحطم الرقم القياسي بين البلدين. ويربط الكابل البحري فايكنج لينك قرية بيكر فين في مقاطعة لينكولنشاير بالمملكة المتحدة مع شبه جزيرة جوتلاند في الدنمارك.

علاوة على ذلك، يسعى مشروع صن كيبل إلى إرسال الطاقة الشمسية من أستراليا إلى دولة سنغافورة الواقعة في جنوب شرق آسيا، والتي تتمتع أيضًا بوفرة في أشعة الشمس ولكن مساحة مزارع الطاقة الشمسية فيها صغيرة. كما تُخطط الهند والمملكة العربية السعودية لربط شبكات الطاقة الخاصة بهما عبر بحر العرب، كجزء من خطة الممر الاقتصادي الأوسع لربط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا.

التحديات المباشرة لكابلات الطاقة الخضراء تحت سطح البحر:

بدأت العديد من الدراسات والأبحاث المختلفة تطرح مفهوم حرب كابلات الطاقة البحرية، ولتعكس بذلك العديد من الأبعاد المختلفة والتي من ضمنها:

التنافس الحاد بين بكين وواشنطن حول صناعة الطاقة الخضراء والنظيفة ومحاولة كل طرف فرض الهيمنة الشاملة على تلك الصناعة الاستراتيجية وبالتالي كافة محاور الصناعة ومنها كابلات

الطاقة الخضراء العابرة للبحار والمحيطات. بينما ينطوي البعد الآخر على تصاعد التهديدات والاستهدافات المختلفة التي باتت تستهدف هذه الكابلات في السنوات القليلة الماضية.

وعليه يمكن القول إن الفموض الذي يسيطر على البيئة البحرية والظروف الحادة تحت سطح البحر يجعل من البنية التحتية بما في ذلك كابلات الطاقة الخضراء البحرية أهدافاً استراتيجية ومغرية للحروب، ويزداد الأمر تعقيداً وخطورة في ظل سهولة عمليات استهداف هذه الكابلات والبنية التحتية، وفي الوقت نفسه صعوبة تحديد أو إثبات ذلك.

كابلات الطاقة الخضراء العابرة للبحار

غرب بريطانيا مع شرق كندا تربط بين نيويورك مع غرب فرنسا

3 أزواج من الكابلات على امتداد 2000 ميل عبر المحيط الأطلسي

شبكات كابلات الطاقة الخضراء

- أداة حاسمة لتسريع استيعاب الطاقة المتجددة
- تُعد جزءاً من حلول المناخ عالمياً
- تستهدف نقل الطاقة إلى بلدان تشهد الاستدامة



الكابلات الأوروبية الأمريكية

بإمكانها إرسال 6 جيجاواط في كلا الاتجاهين

ما يعادل قدرة 6 محطات طاقة نووية واسعة النطاق



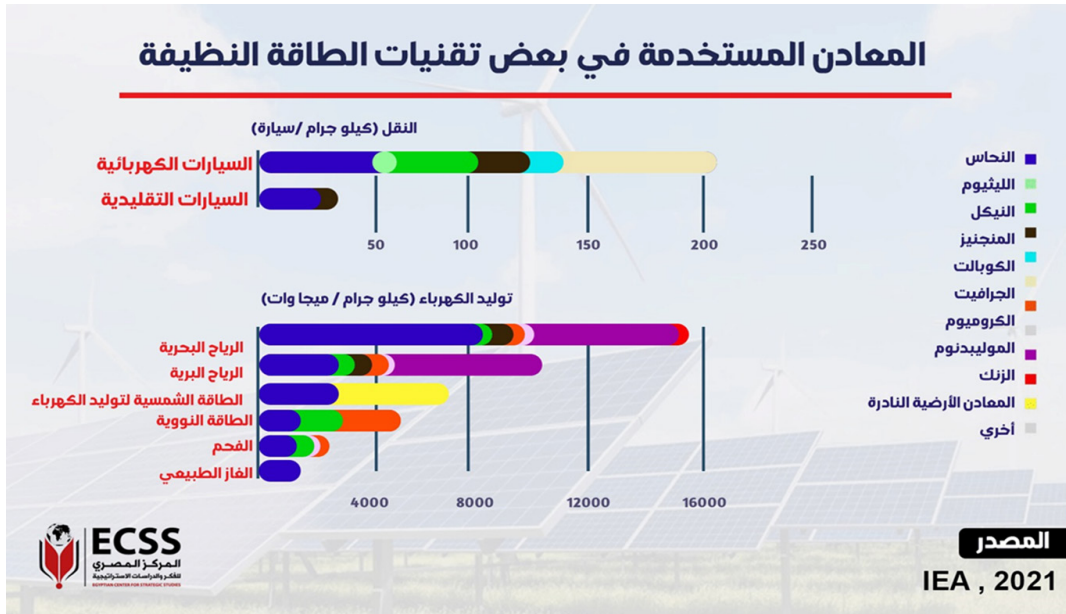
ECSS
المركز المصري
للتقنية والدراسات الاستراتيجية

المصدر

الباحث / بيانات مُعلنة

والجدير بالذكر، تُعد الصين من الدول النشطة في تطوير شبكات كابلات الطاقة البحرية والمونوطة بنقل الطاقة الخضراء والتي تُمثل المكون الرئيسي في معادلة الطاقة المتجددة والخضراء، لذا

تمتلك بكين شبكة هائلة من الكابلات البحرية عالية الجهد، والتي تمتد لمسافات بعيدة عبر القارات المختلفة، والتي تهدف إلى الربط العالمي للطاقة النظيفة، وتُعد ضمن أدوات الصين للسيطرة على الاقتصاد العالمي. في المقابل، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة العالمية واللاحق بالصين في تلك الصناعة الاستراتيجية، ولذلك وضعت واشنطن خطة للوصول إلى السيطرة على المعادن الحرجة ذات الأهمية الكبيرة في صناعة الطاقة المتجددة والنظيفة. كذلك تعمل الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الاتحاد الأوروبي على فرض تعريفات جمركية على الألواح الكهروضوئية الصينية في إطار الحرب الاقتصادية الراهنة بين واشنطن وبكين، حيث تُمثل التحركات الصينية في صناعة الطاقة النظيفة ومكوناتها، بالإضافة إلى أدوات نقلها، وبالأخص كابلات الطاقة البحرية حالة من القلق المتزايد لدى واشنطن.



من المسلم به هنا وجود العديد من العوامل التي تُسهم في دمج الطاقة المتجددة، مثل المكاسب الاقتصادية (الوظائف الجديدة المرتبطة بتطوير الموارد المتجددة وإمكانات تصديرها)؛ التدهور البيئي (التلوث وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري)؛ استنزاف الموارد غير المتجددة (لن تتمكن المصادر المعروفة المتبقية، مثل النفط الخام، من تلبية احتياجات الطاقة المستقبلية)؛ والدوافع السياسية (رغبات الحكومات في قيادة الحركات العالمية للطاقة النظيفة)، من بين أمور أخرى.

خلاصة القول، باتت كابلات الطاقة البحرية والمنوطة بنقل الطاقة الخضراء أداة رئيسية في عمليات التحول الطاقوي نحو الطاقة النظيفة والمتجددة وتنويع مصادر الطاقة، مع خفض معدلات الاعتماد على الطاقة الأحفورية. علاوة على ذلك، تُسهم الكابلات البحرية العابرة للبحار والمحيطات في انتقال الطاقة، بحيث تسمح للدول التي تعاني من ارتفاع تكلفة الطاقة بشراء طاقة أرخص من دول أخرى. وفي الأخير، تُعد كابلات الطاقة الخضراء آلية هامة لحل إشكالية تخزين الطاقة المتجددة وتوافرها بشكل مستدام، وذلك بسبب اعتمادها على الرياح وأشعة الشمس (لم تصل تقنيات تخزين الطاقة المتجددة إلى المثالية حتى الآن)، مما يعني الحاجة إلى نقل الطاقة الزائدة إلى مناطق استهلاكية أخرى تشهد طلب داخلي على الطاقة. بالإضافة إلى توافر العمليات العكسية لنقل الطاقة وذلك حال تراجع إنتاجها في المنطقة الأولى.

مقالات تحليلية

لماذا تحسن عجز الميزان التجاري خلال أول تسعة أشهر من 2024؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

تراجع العجز التجاري خلال أول تسعة شهور من عام 2024 بنسبة 4.4% على أساس سنوي ليصل إلى 27.56 مليار دولار بدعم من زيادة صادرات مصر السلعية في وقت تأمل فيه الحكومة المصرية الوصول إلى مستهدف 100 مليار دولار صادرات سنوياً.

“

هيكل الصادات والواردات السلعية

ارتفعت الصادرات السلعية 11.1% إلى 29.665 مليار دولار، مقابل ارتفاع الواردات بنسبة 3% إلى 57.228 مليار دولار. وخلال العام الماضي تراجعت الصادرات 1.5% إلى 35.3 مليار دولار، في حين انخفضت الواردات 13% لتسجل 72.5 مليار دولار.

وخلال أغسطس 2024، بلغ العجز في الميزان التجاري 4.88 مليار دولار مقابل 4.03 مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق بنسبة ارتفاع قدرها 21.3%، وانخفضت قيمة الصادرات بنسبة 7.2% حيث

بلغت 3.45 مليار دولار خلال مقابل 3.72 مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة صادرات بعض السلع، وأهمها؛ البترول الخام بنسبة 52.7%، ولدائن بأشكالها الأولية بنسبة 0.1%، عجائن ومحضرات غذائية متنوعة بنسبة 10.4%، فواكه طازجة بنسبة 0.4%. بينما ارتفعت قيمة صادرات بعض السلع خلال شهر أغسطس 2024 مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها منتجات البترول بنسبة 143.4%، وملابس جاهزة بنسبة 6.4%، وقضبان وعيدان وزوايا وأسلاك من حديد بنسبة 13.2%، بقول جافة بنسبه 47.7%.

في المقابل، ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 7.6% حيث بلغت 8.34 مليار دولار خلال شهر أغسطس 2024 مقابل 7.75 مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة واردات بعض السلع، وأهمها؛ منتجات البترول بنسبة 81.2%، والغاز الطبيعي بنسبة 234.7%، والقمح بنسبة 26.5%، ومواد أولية من الحديد والصلب بنسبة 25.8%.

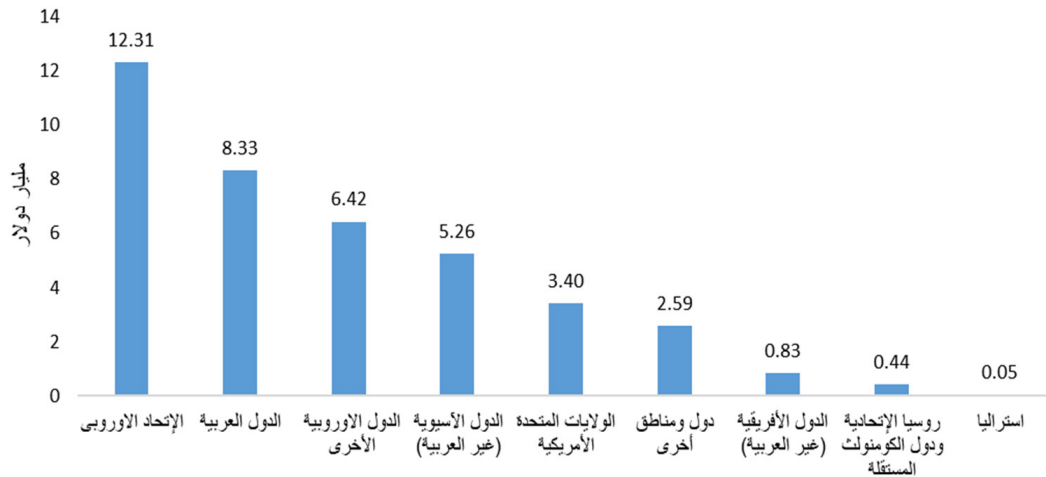
بينما انخفضت قيمة واردات بعض السلع خلال شهر أغسطس 2024 مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها؛ ذرة بنسبة 17.8%، وسيارات الركوب بنسبة 28.3%، وزيوت مكررة بنسبة 18%، وخشب ومصنوعاته بنسبة 10.1%.

أبرز الشركاء التجاريين لمصر

توزعت الصادرات المصرية خلال عام 2023/2022 على الاتحاد الأوروبي الذي احتل المركز الأول في قائمة أبرز الدول المستقبلة

للصادرات المصرية يليه الدول العربية والدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، وهو ما يُبينه الشكل الآتي:

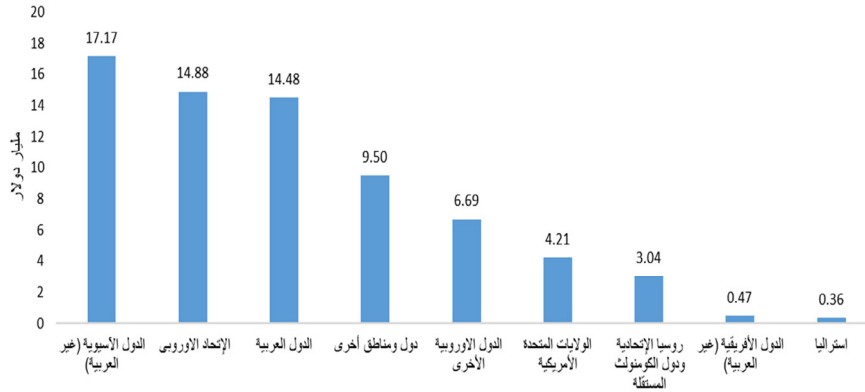
الشكل ٦ - توزيع الصادرات المصرية وفقاً للوجهة (مليار دولار)



المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية.

يتبين من الرسم أعلاه أن دول الاتحاد الأوروبي استقبلت نحو 12.31 مليار دولار من الصادرات المصرية خلال عام 2023/2022 مقابل 8.33 مليار دولار استقبلتها الدول العربية يليها الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي عند 6.42 مليار دولار، والدول الآسيوية غير العربية عند 5.26 مليار دولار. وبخلاف المناطق، تعتبر الإمارات والولايات المتحدة وتركيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا وكوريا الجنوبية وهولندا والسعودية من أبرز الشركاء التجاريين لمصر من حيث الصادرات حيث شكلت هذه البلدان مجتمعة نحو 53.9% من إجمالي الصادرات. أما بالنسبة للواردات، فقد توزعت على الدول الآسيوية غير العربية التي جاءت في المركز الأول يليها الاتحاد الأوروبي والدول العربية، كما يُبين الرسم الآتي:

الشكل 2 - توزيع الواردات المصرية وفقاً للوجهة (مليار دولار)



المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية.

يتبين من الرسم أعلاه أن مصر استقبلت نحو 17.17 مليار دولار من وارداتها من الدول الآسيوية غير العربية، يليها الاتحاد الأوروبي عند 14.88 مليار دولار، والدول العربية عند 14.48 مليار دولار، وبخلاف المناطق، فإن أبرز الشركاء التجاريين لمصر من حيث الواردات هي الصين والإمارات والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والكويت والهند وتركيا وإيطاليا وروسيا، وشكلت هذه البلدان مجتمعة حوالي 50.9% من إجمالي الواردات.

جهود مستمرة

حقق قطاع التجارة الخارجية تطوراً ملموساً خلال السنوات الأخيرة؛ حيث أولت الحكومة المصرية بدعم وتوجيهات من القيادة السياسية اهتماماً غير مسبوق بتطوير القطاعات الصناعية وزيادة معدلات التصدير باعتبارهما من ركائز الاقتصاد القومي وقاطرة التنمية الاقتصادية الشاملة في مصر.

وفي ضوء ما سبق، تستهدف الدولة المصرية تحقيق 100 مليار دولار صادرات سلعية، مع زيادة الصادرات بما لا يقل عن 15% سنوياً، ومواصلة تطوير برنامج المُساندة التصديرية للشركات، وذلك لتوسيع مظلة رد الأعباء بإضافة مجموعات سلعية وشركات جديدة، وبخاصة المشروعات الصغيرة ومُتوسّطة الحجم.

ختاماً، يأتي تحسن عجز الميزان التجاري المصري بالتزامن مع قيام بعثة صندوق النقد الدولي، والتي من المقرر أن تنتهي بحلول نهاية الأسبوع الجاري، لمناقشة إمكانية تعديل برنامج صندوق النقد الدولي لمصر من أجل إتاحة فترة زمنية أطول للإصلاحات، ومن أجل صرف الشريحة الرابعة التي تبلغ قيمتها 1.3 مليار دولار.

مقالات تحليلية

الأزمة العقارية الصينية وخطط الإنقاذ الحكومي

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

تواجه الصين أزمة عقارية حادة تهدد بعرقلة نموها الاقتصادي وتؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي. بدأت الأزمة بتدهور أوضاع شركة إيفرجراد وتوسعت لتشمل شركات أخرى، مما أدى إلى تراجع مبيعات العقارات وتقويض ثقة المستثمرين. ويعد قطاع العقارات ركيزة هامة ورئيسية في الاقتصاد الصيني إذ يساهم بقرابة 29 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ما ينذر بأن أي انهيار في قطاع العقارات قد يكلف الاقتصاد كثيراً.

“

ماهية التصنيف الائتماني ودلالاته

وقد خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الصيني في عام 2024، مع تعرضه لمزيد من التباطؤ في العام القادم، محذراً من تفاقم أزمة القطاع العقاري. قال الصندوق في تقرير نُشر في أكتوبر 2024، إنه يتوقع نمو الاقتصاد الصيني بنسبة 4.8% في 2024 مقارنة بتقديره السابق عند 5%، وأوضح الصندوق أنه يتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين إلى 4.5% في 2025، وحذّر من أن تفاقم أزمة القطاع العقاري هناك بوتيرة أعلى من

المتوقعة يعد من بين مخاطر متعددة أخرى تُهدد آفاق الاقتصاد العالمي. كما ذكر أن الأوضاع في السوق العقارية الصينية قد تتفاقم وتؤدي إلى حدوث حركات تصحيح للأسعار في ظل تقلص المبيعات والاستثمارات بالقطاع.

وشهد شهر نوفمبر الحالي تحركات واسعة من الحكومة الصينية لمحاولة إنقاذ الاقتصاد عبر ضخ حزم تحفيزية جديدة، هذه الأزمة، التي تتجاوز حدود الاقتصاد الصيني لتؤثر على الاقتصاد العالمي، تستدعي فهمًا عميقًا لأسبابها، وخطط الحكومة الصينية للتعامل معها، وآثارها المحتملة على العالم. لذا يتناول هذا المقال تحليل لأبرز التأثيرات المترتبة على حزمة الإنقاذ الصينية الأخيرة وتقييم مدى الانعكاسات على الاقتصاد العالمي.

1. أسباب الأزمة العقارية في الصين- الخلفية التاريخية:

ساعدت المضاربات العقارية في ثراء مئات الملايين من المستثمرين الصينيين كنتيجة لارتفاع أسعار العقارات بشكل جنوني إذ تضاعف سعر العقار بمعدل أربع مرات بين عامي 2000 و2008.

وقد بدا ذلك جلياً في أسعار العقارات والشقق في العاصمة بكين إذ ارتفعت أسعار الشقق بمعدل 55 ضعفاً عن متوسط الدخل فيما بلغ حجم سوق العقارات الصينية ضعف حجم نظيره الأمريكي لتصل قيمته إلى 52 تريليون دولار عام 2019.

وهناك اختلافات بين سوق العقارات في الصين وسوق العقارات في الدول الغربية خاصة فيما يتعلق بقيمة الإيجارات. وفي ذلك،

ذكر أن «مالكي العقارات الصينيين لا يتوقعون عوائد إيجارية عالية. ففي الوقت الذي يتوقع فيه ملاك العقارات في الدول الغربية استرداد قيمة العقار المستأجر في غضون 10 إلى 20 عاماً، قد تمتد هذه الفترة في الصين إلى أكثر من 50 عاماً وفي بعض المدن قد تتجاوز المئة عام.

وفي عام 2021 واجهت شركة «إيفرجران» والتي تعد كبرى المطورين العقاريين في الصين، ضغوطاً مالية حادة في ظل تراكم ديونها والتي تجاوزت 327 مليار دولار، لتصبح بذلك رمز أزمة العقارات في الصين بما يمثل حوالي (2%) من الناتج المحلي الإجمالي للصين، وتتضمن الجهات المنكشفة على تلك الديون أكثر من (130) بنك، وأكثر من (120) مؤسسة مالية غير مصرفية، مما دفع بنك الشعب الصيني لضخ (14) مليار دولار في النظام المصرفي لتوفير السيولة.

وبناء عليه بدأت الازمة العقارية في التكشف بشكل واضح! مع دخول عدد من الشركات العقارية مصيدة التخلف عن سداد الديون، قد كان لتطبيق سياسة «الخطوط الحمراء الثلاثة» في الصين، والتي تهدف إلى ضبط نمو الاقتراض في قطاع العقارات، أثر كبير في تفاقم الأزمة. حيث أدت الشروط الصارمة لهذه السياسة إلى تقييد قدرة معظم الشركات العقارية على الاقتراض، مما أدى إلى تراجع حاد في سيولتها وتراكم الديون عليها. ونتيجة لذلك، عجزت العديد من الشركات عن إتمام مشاريعها والتزاماتها المالية، مما أدى إلى فقدان ثقة المستثمرين وتراجع الطلب على العقارات.

ويمكن حصر أبرز أسباب الأزمة العقارية الصينية في الاعتماد على نموذج النمو المعتمد على العقارات لسنوات طويلة والاعتماد على قطاع العقارات كمحرك رئيسي للنمو. أدى هذا الاعتماد الكبير إلى

تضخم فقاعة عقارية ضخمة، مع تراكم ديون شركات التطوير العقاري بشكل كبير، مما جعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، كل هذا إلى جانب تراجع الطلب على العقارات في الصين تراجعاً ملحوظاً، وذلك لأسباب عدة منها تراجع معدلات النمو السكاني، وارتفاع أسعار العقارات، وتشديد القيود على الاقتراض، حيث اتخذت الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة سلسلة من الإجراءات لضبط قطاع العقارات، مثل الحد من الاقتراض وتشديد القيود على الشراء، مما أدى إلى تفاقم الأزمة.

2. خطط الإنقاذ الحكومي:

أطلقت الحكومة الصينية سلسلة من الحزم التحفيزية لدعم قطاع العقارات، بما في ذلك خفض أسعار الفائدة، وتخفيف القيود على الاقتراض، وتقديم قروض للمطورين. اتخذت الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات الداعمة، منها:

- تخفيف القيود الائتمانية: شجعت الحكومة البنوك على زيادة حدود الائتمان للشركات العقارية، ومددت آجال سداد الديون، مما ساهم في تحسين السيولة المتاحة للمطورين.
- توفير سيولة إضافية: قام البنك المركزي الصيني بخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك، مما زاد من حجم الأموال المتاحة للإقراض.
- تقديم قروض قصيرة الأجل: قدمت الحكومة قروضاً قصيرة الأجل للمطورين دون ضمانات، لمساعدتهم على تجاوز الصعوبات المالية المؤقتة.

- تخفيض الضرائب: قامت وزارة المالية بتخفيض الضرائب على شراء المساكن الجديدة، بهدف تحفيز الطلب على العقارات.
- تخفيض أسعار الفائدة: خفضت الحكومة سعر الفائدة على القروض طويلة الأجل، مما جعل الحصول على التمويل العقاري أكثر جاذبية.

كما تحركت الحكومة الصينية في سبتمبر 2024 لاتخاذ عدد من الإجراءات التحفيزية تضمنت خفض البنك المركزي الصيني سعر الفائدة إلى 1.5%، وخفض سقف الاحتياط النقدي للبنوك بنصف نقطة مئوية لتوفير السيولة في السوق. كما قدمت عدد من الإجراءات في أكتوبر 2024 تمثلت في زيادة الإنفاق الحكومي للمشاريع والبنية التحتية، خاصة في المناطق المحلية، والعمل على معالجة مشكلة المنازل غير المباعة عبر شراء الحكومة تلك المنازل وتحويلها إلى إسكان مدعوم، مما يساهم في تقليل المخزون العقاري، مع مواصلة خفض أسعار الفائدة.

كما تتحرك الآن الحكومة الصينية بخطى سريعة فقد كشفت الصين في نوفمبر الحالي عن أكثر خططها طموحا منذ سنوات بقيمة 1.4 تريليون دولار (حوالي 10 تريليونات يوان)، لإنقاذ الحكومات المحلية وتعزيز النمو الاقتصادي. تتضمن هذه الحزمة: رفع سقف استنادة الحكومات المحلية؛ حيث يسمح القانون الجديد برفع سقف استنادة الحكومات المحلية بمقدار 840 مليار دولار على مدار 3 سنوات، بالإضافة إلى إصدار سندات خاصة؛ فقد سمحت السلطات الصينية للحكومات المحلية بإصدار سندات خاصة بقيمة 559 مليار دولار على مدار 5 سنوات.

3. التداعيات الاقتصادية لحزم التحفيز:

لم تحقق حزمة التحفيز الصينية النتائج المرجوة في تحفيز الأسواق. فبدلاً من التركيز على دعم الاستهلاك وزيادة الطلب، ركزت الحزمة بشكل أكبر على معالجة أزمة الديون الحكومية المحلية. هذا التوجه، بالإضافة إلى عدم وجود حوافز مباشرة للأسر، أدت إلى خيبة أمل المستثمرين وتراجع الثقة في قدرة هذه الحزمة على إنعاش الاقتصاد. فقد تراجعت أسهم الشركات الصينية الكبرى مثل علي بابا وجيه دي، وانخفض سعر صرف اليوان.

4. الآثار العالمية للأزمة العقارية الصينية:

تعد الأزمة العقارية التي تشهدها الصين حالياً أحد أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه العالم في الوقت الحالي. تتجاوز آثار هذه الأزمة الحدود الصينية لتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد العالمي. فيما يلي بعض من أبرز هذه الآثار:

- تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي: الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأي تباطؤ في نموها يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. يؤدي تراجع الطلب الصيني على السلع والخدمات إلى تقليص النمو في العديد من الدول، خاصة تلك التي تعتمد على الصادرات إلى الصين.
- اضطرابات في أسواق المال العالمية: تتسبب الأزمة العقارية في تقلبات كبيرة في أسواق المال العالمية. فارتفاع المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الصين يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال

من الأسواق الناشئة، مما يزيد من التقلبات في أسعار العملات والأسهم والسندات.

• تأثير على البنوك العالمية: تعتبر البنوك العالمية معرضة لمخاطر كبيرة بسبب تعاملاتها مع الصين. فالتعرض للائتمانات الصينية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، يزيد من مخاطر الخسائر في حال تفاقم الأزمة.

• اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية: تعتبر الصين مصنع العالم، وأي اضطراب في إنتاجها يؤدي إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية. قد يؤدي ذلك إلى نقص في بعض السلع وارتفاع أسعارها، مما يؤثر على التضخم العالمي.

• تأثير على أسعار السلع الأساسية: الصين هي أكبر مستورد للعديد من السلع الأساسية، مثل المعادن والنفط. أي انخفاض في الطلب الصيني على هذه السلع يؤدي إلى انخفاض أسعارها، مما يؤثر على اقتصادات الدول المنتجة لهذه السلع.

الخلاصة! الأزمة العقارية الصينية تحد كبير للاقتصاد الصيني والعالم. على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الصينية لاحتواء الأزمة، إلا أن آثارها سيستمر الشعور بها لسنوات قادمة.



ECSS

المركز المصري
للأفكار والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للأفكار والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg



www.ecss.com.eg